مسألةٌ في إعراب الفعل المضارع

لركن الدين محمَّد بن عليّ الجرجانيّ الأستراباديّ الحلِّي من أعلام القَرن الثامن الهجري

دراسة وتحقيق

م.م مصطفى صباح الجنابيّ

جامعة القاسم الخضراء، كليَّة التربية

mustaffa-aljanaby@uoqasim.edu.iq

رابط البحث: https://doi.org/10.62745/muhaqqiq.v10i26.381

الملخص

اختلف البصريون والكوفيون في علة إعراب الفعل المضارع، فاختار البصريون المضارعة؛ لمشابهته بالاسم المعرب، فهو عندهم فرعٌ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه معربٌ بالأصالة؛ لاختلاف معانيه، فهو عندهم أصلٌ، وذهب بعض المتأخرين إلى جعل إعرابه فرعًا؛ وعلَّته اختلاف المعاني التي يدلّ عليها.

ومن العلماء الذين أفردوا دراسةً في هذا الخلاف ركن الدين محمَّد بن علي الجرجاني من أعلام القَرن الثامن الهجري، فقد كتبَ رسالةً خاصَّةً انتصر فيها لرأي الكوفيِّين، وجاءَ بآراءٍ واستنتاجاتٍ انفرد بها عن غيره من النحاة.

توجد نسخة في هذه الرسالة في مكتبة شهيد علي في تركيا، شرعنا في تحقيقها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي ممزوجًا بالمنهج المتَّبع في تحقيق المخطوطات.

الكلمات المفتاحية:

الفعل المضارع، البصريون، الكوفيون، الإعراب، العلة.

A Treatise on the Inflection of the Present Tense Verb by Rukn al-Din Muhammad ibn Ali al-Jurjani al-Astaraabadi al-Hilli, a Scholar of the 8th Century AH

Asst. Lect. Mustafa Sabah al-Janabi
mustaffa-aljanaby@uoqasim.edu.iq
University of Al-Qasim Al-Khadra, College of Education

Abstract

The Basran and Kufan grammarians differed regarding the cause of the inflection (iʿrab) of the present tense verb. The Basrans attributed its inflection to its similarity to the declined noun, viewing it as a derivative. In contrast, the Kufans considered the verb to be inherently inflected, due to the variety of meanings it conveys, thus treating it as original. Some later scholars also saw its inflection as derivative, but attributed the cause to the diversity of meanings it expresses.

Among the scholars who devoted a treatise to this grammatical debate is Rukn al-Din Muhammad ibn Ali al-Jurjani, a prominent figure of the 8th century AH. He authored a dedicated work supporting the Kufan position, in which he presented unique views and conclusions that set him apart from other grammarians. A manuscript copy of this treatise exists in the Martyr Ali Library in Turkey. We undertook the task of editing and studying it using a descriptive-analytical methodology, combined with the standard approach to manuscript verification.

Keywords: Present Tense Verb, Basrans, Kufans, Iʿrab, Grammatical Cause.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة التحقيق

اهتم النحاة العرب القدامى بدراسة الفعل المضارع في مباحثهم النحوية؛ كونه عنصرًا أساسًا في بناء الجملة العربية، ويؤدّي معاني مختلفة، وله دلالات زمنيَّة متنوعة، فظهرت العناية به من جوانب عدَّة، النحوي، والصرفي، والدلالي، وكان للنحويين احتفاءٌ، به قياسًا بالقسمين الآخرين.

والمضارع لغةً: «المشبه. والمضارعة: المشابهة. والمضارعة للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه .. قال الأزهري: والنحويون يقولون للفعل المستقبل: مضارع؛ لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الإعراب. والمضارع من الأفعال: ما أشبه الأسماء، وهو الفعل الآتي والحاضر»[(١)].

أمَّا اصطلاحًا فهي: «الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون»[(٢)].

وبعد أن أقرَّ النحاة نظرية العامل في إعراب هذه اللغة العظيمة، أخذ العلماء بالاجتهاد والتفصيل لكلِّ مسألة نحويَّة، فلا يخفى على الجميع ما أثارته هذه النظرية في النحو العربي من جدل ومناظرة بين مؤيِّدٍ ومعارض، حتَّى نشأت المدارس النحويَّة وانبرى العلماء لطرح آرائهم وفق مذاهبهم التي صيَّروها وصدَّروها في ضوء ما وصل إلينا من المصادر والمراجع.

ومن المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون هي علَّة إعراب الفعل المضارع، على الرغم من اتفاقهم في إعرابه، فقد ذهب البصريون إلى أنَّه معربٌ

(١) لسان العرب، مادة (ضرع): ٨/ ٢٢٣.

(٢) الكتاب: ١/ ١٣، وينظر: المقتضب: ٢/ ١، المفصَّل: ٣١٤.

لمشابهته الاسم المستحقّ للإعراب، فالإعراب أصلٌ في الأسماء وفرعٌ في المضارع، وبهذا يقول المبرِّد: «اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب؛ لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المعربة، وما كان غير الأسماء فمآله لها وهي الأفعال والحروف، وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع»[(١)]، وبيَّنوا أن المشابهة تأتي على النحو الآتي:

١. أنّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصَّص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص.

توضيحه: أنَّ الفعل (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، فاختص بعد شياعه، فإذا قلت (سوف يذهب) اختصَّ بالاستقبال بعد شياعه، كما أن الاسم يختصّ بعد شياعه، فقولنا (رجل) يصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: (الرجل) اختص بعد شياعه بواحد، فلما اختصَّ هذا الفعل بعد شياعه كما أنَّ الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه[(٢)].

٢. دخول لام الابتداء عليه، قولك: (إنَّ زيدًا ليقوم) كما تقول: (إنَّ زيدًا لقائم)، فلـمَّا دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما[(٣)].

٣. الشبه اللفظي بين المضارع واسم الفاعل في ترتيب الحركات والسكنات، فـ(يضرب) يقابل (ضارب)، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذا الوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسم معرب.

(١) المقتضب: ٢/ ١. وينظر: الأصول لابن السراج: ١/ ٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦.

٤. أنَّه يقع موقع اسم الفاعل ويعطف عليه، قال المبرّد: «قيل لها: مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى تقول: (زيد يقوم)، و(زيد قائم) فيكون المعنى فيهما واحدًا، كما قال ﷻ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[١] أي الحاكم»[٢].

وممَّا يستدلون به على أنَّ الأفعال المضارعة ليست معربة بالأصالة قول الزجاجي (ت ٣٧٣هـ): «إنَّها عوامل في الأسماء بإجماع منَّا ومن مخالفينا، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها؛ لأنَّه لابدَّ للمعرب من معرِب، ثمَّ لم تكن بأحقّ بالإعراب من عواملها، فكان يجب من ذلك أن تعرب عواملها، ثم يجب ذلك في عوامل عواملها إلى مالا نهاية له، وهذا بيَّن فساده، فلما بين فساد هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل»[٣].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الإعراب في المضارع أصلٌ؛ كونه تعتوره المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، فاللبس الواقع في الاسم ويرفعه الإعراب واقعٌ في المضارع ويحتاج إلى إعرابٍ يرفعه، كما في قولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فبالجزم إذا أريد النهي عن كل واحد منهما، وبالنصب إذا أريد النهي عن الجمع بينهما، وبالرفع إذا أريد النهي عن الأول فقط ويكون الثاني مستأنفا[٤]. وبهذا تختلف المعاني التي تطرأ على المضارع، فلاحظ.

قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وقال الكوفيون: أُعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا المشابهة؛ ذلك لأنَّه قد يتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٧٨.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٥٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٣٠٢، همع الهوامع: ١/ ٦٣.

اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبيَّن ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعًا لتعيينه»[1]. فهم يذهبون إلى أنَّه معربٌ بالأصالة؛ كونه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة.

وأضاف الكوفيون حجَّةً أخرى في إعراب المضارع، وهي أنَّه واقعٌ بين الأداة (يعني بالأداة: حروف المعاني) والاسم، فأشبه الأداة بأنَّه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه، فضارع (ليت) التي تقع للتمني، فإذا زال التمني زالت، وكذلك ما أشبه (ليت) من الأدوات، وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل، فشابه الاسم في الرفع والنصب، ومُنع من الخفض؛ لتقصيره عن كلِّ منازل الأسماء، وخُصَّ بالجزم وتركِ التنوين في كل حال؛ لحصة شبهه الأداة[2].

وذكر هذا الخلاف أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) مرجحًا رأي البصريين في علة إعراب المضارع، ويردّ بذلك على رأي الكوفيين بقوله: «وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: (إنَّما أعربت لأنَّها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة)، قلنا: قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف؛ فإنَّها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أن (ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و(مِنْ) تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء، وقولكم: (والأوقات الطويلة) تبطل بالفعل الماضي، فإنه كان ينبغي أن يكون معربًا؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لا يصير

(١) شرح الكافية: ١/ ١٦.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٢.

مستقبلًا، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيًّا، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربًا؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربًا، فلما لم يعرب دلَّ على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل، والله أعلم»[١].

ولابن مالك (٦٧٢هـ) رأيٌ في هذه المسألة، قوله: «والجمع بينهما بما ذكرته[٢] أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجاراة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ لأنَّ المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها، ولأنَّ في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجردا من قد كان مبهما من بُعْدِ الماضي وقربه، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس»[٣].

لكن الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في شرحه على الألفيَّة يرى أنَّ مذهب ابن مالك هذا هو أضعف المذاهب، قوله: «فأهل البصرة ذهبوا إلى أن الإعراب في المضارع فرع دخله بالشبه المنبه عليه وأهل الكوفة ذهبوا إلى أنه أصل فيه ... ومن هذا المذهب الأخير استنبط المؤلِّف مذهبًا ثالثًا[٤] هو أضعف المذاهب، فلم نطوّل بذكره»[٥]. ولعلَّ الشاطبي كان يرى أنَّ ابن مالك لم يأتِ بشيء جديد

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦.
(٢) أي الجمع والمشابهة بين الاسم والفعل المضارع تعاور المعاني.
(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٤.
(٤) يعني به مذهب ابن مالك.
(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ١٠٤.

في هذه المسألة، كون ابن مالك قد اقتصر في رأيه على:

* إنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء وفرعٌ في المضارع ـ وهو مأخوذ من رأي البصريين ـ.

* إنَّ علَّة إعراب المضارع هي تعاور المعاني كما في الأسماء ـ وهو مأخوذ من رأي البصريين ـ.

فابن مالك أخذ علَّة إعراب المضارع ـ أصالةً ـ من الكوفيين، ووضعها علةً في إعراب المضارع ـ فرعًا ـ عند البصريين، فهو حاول أن يوازن بين الرأيين كما وضح ذلك السيوطي (ت ٩١١هـ) بقوله: «وقال ابن مالك بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ... فلَّما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلًا والمضارع فرعًا، قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها»[(١)].

ومن العلماء الذين انشغلوا بهذه المسألة ركن الدين الجرجاني، فقد أفرد رسالةً خاصَّةً في هذا الموضوع، جاءت مذيَّلةً عقب كتابه (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية)، مناقشًا هذا الخلاف ومنتصرًا لرأي الكوفيِّين بتحقيقاتٍ انفرد بها عن غيره من النحاة.

(١) همع الهوامع: ١/ ٧٣.

حياته وآثاره

أولا: اسمه ونسبه[1]

هو الشيخ ركن الدين محمد بن علي الجرجاني الأصل، الأسترابادي المولد والنشأة، ثمَّ الحلي، الغروي، أحد أشهر علماء القرن الثامن الهجري، وهو جد المقداد السيوري (٨٢٦هـ) لأمِّه[2].

نسبته إلى مدينة جرجان؛ ففيها نشأ وبلغ مبلغ الرجال. وبعد أن بدأ بطلب العلم والمعرفة شدَّ رحاله حيث العراق، ونزل في مدينة الحلّة؛ فقد كانت آنذاك من أبرز المدن الإسلاميَّة التي تبوأت مكانةً علميَّة قيِّمةً إبَّان نهضتها الفكريَّة وازدهارها المعرفيّ، لاسيّما مدَّة احتضانها للحوزة العلميَّة في القرنين السابع والثامن من الهجرة المباركة، حتَّى أصبحت قطب الرحى لطلبة العلم وقصَّاد المعرفة، وبزغ نجم علمائها وذاع صيتهم في كلِّ أرجاء العالم الإسلاميّ، وسُمِّيت حينها بمدينة العلم والعلماء.

لازم الجرجاني - بعد أن استقر بطلب العلم في مدينة الحلَّة - العلامةَ الحلي الحسن بن يوسف ابن المطهَّر الحلي (ت ٧٢٦هـ)، وتتلمذ على يده، وبلغ المراحل العالية في الاجتهاد، حتَّى تمكَّن من شرح كتاب «مبادئ الوصول إلى علم الأصول» للعلامة، ثمَّ بعدها انتقل إلى النجف الأشرف ملتجئًا حيث

(١) تنظر ترجمته: المقداد السيوري (٨٢٦هـ)، الأنوار الجلاليّة في شرح الفصول النصيرية، ص١٨؛ إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، ص ٩؛ طبقات أعلام الشيعة، ٤/ ١.

(٢) قال المقداد السيوري في كتابه الأنوار الجلالية ص٢٩ ما نصُّه: «إلى أن اتّفق للمولى العلّامة السعيد والجدّ الحميد ركن الملّة والدين محمّد بن عليّ الجرجانيّ محتدًا والأسترآباديّ منشأ ومولدًا ـ قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ـ « وقال في إرشاد المسترشدين ص٨٩: «وأورد جدي ركن الدين الجرجاني- قدس الله نفسه - على المعتزلة».

المدينة التي يهفو إليها قلبُ كلِّ مسلم شوقًا لزيارتها، وتطلّعًا إلى بركاتها؛ كونها مركز العلوم الإسلامية آنذاك، منشغلًا بطلب العلم والتصنيف والتأليف في مختلف المجالات.

ثانيا: مشايخه وتلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم ممَّن ترجمت للجرجاني شيوخه وأساتيذه، باستثناء العلَّامة الحلي، فقد صرّح الجرجاني في مقدّمة كتابه «غاية البادي» بذلك، ووصفه بمختلف ألفاظ التعظيم، قوله: «ولمّا رأيتُ شيخنا المعظّم .. أبا منصور حسن بن يوسف بن مُطهّر الحلِّي أدام الله ظله»[(١)]، وقال أيضًا في رسالة «النقض في تحريم جر النفع بالقرض» ما نصُّه: «وقفتُ على كلام شيخنا الإمام المعظّم ...أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهَّر الحلي ـ دامت فضائله ـ»[(٢)].

وقد أجازه العلّامة رواية مصنّفاته وسائر المصنّفات المعتمدة، في حاشية نسخة كتاب «إيضاح المنافع» للمقداد السيوري (٨٢٦هـ)، عند نقل المقداد كلامًا لجدِّه الجرجاني: «... وكان معاصرًا للعلّامة الحلّي ابن المطهّر ـ طاب ثراهما ـ وقرأ عليه، وأجاز له رواية مصنّفاته»[(٣)].

---

(١) غاية البادي في شرح المبادي، تحقيق: د. غلام رضا جمشيد، مجلس الشورى ـ طهران، ط١، ١٣٩٧ش.

(٢) كتاب غاية البادي ــ دراسة على نسخة مكتبة الحكيم ــ، مجلة تراث الحلة، ع١١، ٢٠١٩. ص٢٢١. وأشار الشيخ محمد لطف زادة إلى مكان النسخة الخطية بقوله: "النسخة محفوظة في المكتبة المرعشية، بالرقم ١/ ١٢٥٩٧". أحمد الحسيني، فهرس مكتبة المرعشي، ٣١/ ٧٥٢ ــ ٧٥٥.

(٣) المخطوطة محفوظة في المكتبة الرضويّة، رقم ٢١١٦٠، القرن ١٠. ذكر هذه النسخة الأستاذ سعيد جمالي في مقدمة كتابه «رسائل ركن الدين الجرجاني ـ دراسة وتحقيق ـ» ص٥، وهو كتاب قيد التحقيق في مركز العلامة الحلي، وقد استفدنا من هذا القول من محقق الكتاب.

وأمّا تلاميذه فلا نعرف منهم إلّا الشيخ شمس الدين محمّد بن صدقة، مؤلّف كتاب «الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد»، فقد أجاز الجرجانيُّ محمّدَ بن صدقة كتابَه«غاية البادي»، كما جاء على إحدى مخطوطات الكتاب المحفوظة في مكتبة السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم: ١٠٩٤، ونصّها: «أنهاه مولانا الشيخ الأفقه... عن شيخه شمس الدين محمّد بن صدقة، عن **المصنّف**، قدّس الله أرواحهم»[١].

وبعد الاطلاع على حياة الجرجاني ومؤلَّفاته والكتب التي أحاطت بذكره نلاحظ أن بعض العلماء نقلوا عنه الكثير لكن لم يشيروا بأنَّها للجرجاني، كالسيد حيدر الآملي (ت ٧٨٢هـ) في تفسيره «المحيط الأعظم والبحر الخِضم». فقد ذكر نصوصًا منقولةً بالنص من رسالة «الرحمة في اختلاف الأمة»[٢] للجرجاني، لكنَّه لم يشر إلى ذلك، واكتفى بقوله: «قال بعض العلماء...»[٣]، أو «قال بعض الفضلاء»[٤]، وكذا كمال الدين ابن العتائقي الحلي (ت ٧٩٠هـ) تلميذ العلَّامة، فقد نقل في كتابه «الحدود النحوية[٥] «عن الجرجاني رأيه في إعراب الفعل المضارع بأنه يكون بالأصالة لا المشابهة[٦]، ذاكرًا الأدلة نفسها التي استدل بها الجرجاني على ذلك، لكنه لم يشر إليه في كتابه. وهذا الأمر لا يُحسب على المؤلفين، بيد أنَّها كانت إحدى المناهج المتبعة في التأليف والتصنيف آنذاك.

(١) كتاب غاية البادي ــ دراسة على نسخة مكتبة الحكيم ــ ص٢٠٨.
(٢) ينظر: رسالة الرحمة في اختلاف الأمة، ٥٥، ٥٨ ــ ٦١.
(٣) ينظر: المحيط الأعظم والبحر الخضم، ٤/ ٣١١-٣١٢.
(٤) ينظر: المحيط الأعظم والبحر الخضم: ١/ ٣١١ ــ ٣١٣.
(٥) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية، ١٧٠ - ١٧١
(٦) مسألة في إعراب الفعل المضارع ، مجلة المحقق ع٢٧، ٢٢.

ثالثا: أقوال العلماء في حقِّه

• قال في وصفه الفاضل المقداد السيوري حفيده في مقدّمة «كتاب الأنوار الجلاليّة»: «المولى المعظّم، العلّامة السعيد والجدّ الحميد، ركن الملّة والدين محمّد بن عليّ الجُرجاني محتِدًا، والأسترآبادي منشًأ ومولدًا ـ قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه ـ»[1].

• وقال حسن بن محمّد بن العزيز (ق١٠) في تعليقة على كلام الفاضل المقداد السيوري في كتابه (إيضاح المنافع)[2]: وقال: جدّي ـ: «جدّه مولانا الإمام العلّامة، والبحر الفهّامة، ركن الملّة والدين، محمّد بن عليّ الجرجاني، صاحب التصانيف المحقّقة، والكتب المهذّبة في جميع العلوم على الإطلاق، وكان معاصراً للعلّامة الحّلي ابن المطهّر ـ طاب ثراهما ـ وقرأ عليه وأجاز له رواية مصنفّاته ومصنّفات الفرقة المحقّة. وفهرست كتبه وتعداد كمالاته لا تحتمله هذه الحاشية»[3].

• وقال عنه الشيخ أسد الله الدزفولي في كتابه «مقابس الأنوار» ما نصه «الشيخ الفاضل البارع الجامع لشتات الفضائل السّامي إلى أسنى المنازل ركن الدّين محمد بن علي بن محمّد الجرجاني الغروي نور اللَّه مرقده العلى وهو معاصر للعلَّامة ..»[4].

• وقال السيّد محسن أمين: «الشيخ ركن الدين محمّد بن علي بن محمّد الجرجاني محتِداً، الأسترابادي منشأً ومولداً، الحلّي الغروي مسكناً، كان عالماً

(١) الأنوار الجلاليّة: ٢٩.
(٢) الكتاب قيد التحقيق في مركز العلامة الحلي.
(٣) . سعيد جمالي، مقدمة رسائل ركن الدين الجرجاني (قيد التحقيق).
(٤) مقباس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبي المختار وآله الأطهار، ١٣.

فاضلاً متكلّماً جليلاً، من تلاميذ العلّامة الحلّي»[١].

• وذكره كحّالة أيضاً فقال: «محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجاني الأسترابادي الحّلي الغروي، ركن الدين، متكلّم أُصولي، مشارك في أنواع من العلوم، ولد ونشأ بالحلّة، وسكن الغري، وأخذ عن العلّامة الحلّي»[٢].

• وقال الدكتور عبد القادر حسين في مقدّمة تحقيق كتاب (الإشارات والتنبيهات) ما نصه: «وقد كان عالماً فاضلاً، وأُصولياً عظيماً، ومتكلّماً جليلاً، من تلاميذ العلّامة الحلّي»[٣].

رابعًا: تصانيفه

اشتغل الجرجاني بالتأليف والتصنيف في مختلف المجالات من تفسير وفقه وأُصول ونحو ومنطق ونجوم وبديع، وإليك ما وقفنا عليه من مؤلَّفاته التي ذكرها السيد الأمين في أعيانه، وفهرس مخطوطات الجرجاني بخط يده[٤]:

١. الأبحاث في تقويم الأحداث، في تصحيح مذهب الإماميّة وبطلان مذهب الزيديّة[٥].

٢. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة المعاني والبيان والبديع (في البلاغة)[٦].

---

(١) أعيان الشيعة، ٩/ ٤٩٥.

(٢) أعيان الشيعة ١١/ ٤٦.

(٣) الإشارات والتنبيهات، مقدّمة المحقّق.

(٤) أعيان الشيعة: ٩/ ص ٤٢٥. ١٦/ ٣٣٤.

(٥) كتابٌ في رد شبهات الفرقة الزيدية. تم تحقيقه بقلم الشيخ محمّد رضا سيبويه الحائري، في مركز العلّامة الحلّي، سنة ٢٠٢١م.

(٦) طبع الكتاب في سنة ١٩٩٧م في مكتبة الآداب في القاهرة بتحقيق د. عبد القادر حسين،=

٣. إشراق اللاهوت في شرح الياقوت، (في علم الكلام)[١].

٤. الإشراق في علم الأخلاق من الحكمة العمليّة (في الأخلاق).

٥. البديع في النحو، وهو مختصر صنفه بعد السرائر، وقبل شرحه على الكافية، وشرحه في كتاب سماه (الرفيع في شرح البديع).

٦. التبر المسبوك في أوصاف الملوك.

٧. التجويد في شرح التجريد، في علم الميزان.

٨. تحفة الأشراف في درر الأصداف، في العلوم الثلاث.

٩. الحاوي في الفقه.

١٠. الدُّرّ الثمين في السرّ الدفين، في اختلاف الأُمّة.

١١. الدرّة البهيّة في شرح الرسالة الشمسيّة لنجم الدين الكتابي[٢].

١٢. الدعامة في الإمامة.

١٣. الرافع في شرح النافع.

١٤. الرحمة في اختلاف الأُمّة[٣]

=وأيضًا طبع في دار الكتب العلميّة سنة ٢٠٠٢م، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، ولم يذكر المحقّقان مكان مخطوطة الكتاب. والجدير بالذكر أنّ المخطوطة الفريدة للكتاب مكتوبة بخطّه الشريف.

(١) شرحٌ لكتاب الياقوت في علم الكلام للمتكلّم الحكيم أبي إسحاق إسماعيل، ابن نوبخت. تم تحقيق الكتاب بقلم الأستاذ حيدر البياتي، وتم تحقيقه مرة أخرى في مركز العلامة الحلي وسيصدر قريبا إن شاء الله.

(٢) شرحٌ لرسالة الشمسية لنجم الدين الكاتبي. تم تحقيق الكتاب بقلم الشيخ حميد رمح الحلي وآخرَين، مركز العلامة الحلي، ٢٠٢٤م.

(٣) حققها الأستاذ مصطفى صباح الجنابي، مركز العلامة الحلي، ٢٠٢٠.

١٥. رسالة في إعراب الفعل المضارع

١٦. روضة المحقّقين في تفسير الكتاب المبين، خمس مجلّدات.

١٧. سرائر العربيّة في شرح الوافية الحاجبيّة

١٨. الشافية عن أمراض القلوب القاسية.

١٩. الشافي في الفقه.

٢٠. شرح الألفية في النحو[١].

٢١. عمدة الأملاك في هيئة الأفلاك.

٢٢. غاية البادي في الشرح المبادي، (في أُصول الفقه)[٢].

٢٣. غنية الطالب في شرح المطالب، في العلوم الثلاث.

٢٤. گلستان عربي، بالفارسيّة في التهجّد.

٢٥. المباحث العربيّة في شرح الكافية الحاجبيّة

٢٦. مسألة في إعراب الفعل المضارع.

٢٧. معيار الفضل في مباحث العقل.

٢٨. النقض في تحريم جرّ النفع بالقرض (في الفقه).

٢٩. وسيلة النفس إلى حضيرة القدس، في حقيقة الأنسان.

(١) ذكره في المباحث العربية، ولعله شرحٌ على ألفية ابن مالك. ينظر: المباحث العربية: ١/ ٤٢.

(٢) حققه د. غلام رضا جمشيد، مجلس الشورى ـ طهران، ١٣٩٧هـ.

* الكتب المعربة، وهي ما عرَّبه من مصنفات الخواجة نصير الدين الطوسي:

١. الأخلاق النصيريّة في تعريب الأخلاق الناصريّة لخواجة نصير الدين الطوسي.

٢. أساس الاقتباس في الميزان.

٣. أوصاف الأشراف لنصير الدين الطوسي (في الأخلاق).

٤. رسالة في القضاء والقدر لنصير الدين الطوسي.

٥. الفصول في الأُصول لنصير الدين الطوسي (في العقائد).

٦. كتاب بطليموس في النجوم.

موضوع الرسالة

بعد أن أتمَّ الجرجاني شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب، وسمَّاه (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية)، أفرد في ذيله رسالةً في إعراب الفعل المضارع، أوردَ فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين في علة إعراب الفعل المضارع، منتصرًا لرأي الكوفيين في ضوء آراءٍ واستدلالاتٍ انفرد بها دون غيره، فجاءت المسألة في تسع مقدمات ومقامين: المقام الأوَّل: في إبطال إعراب المضارع بالمضارعة، والمقام الثاني: في إثبات أنَّ المضارع معربٌ بالأصالة. وبعد بيان المطلبين يُدلي ببعض الإشكالات التي قد يتصوَّرها القارئ، ومن ثمَّ يجيب عنها بشكلٍ مفصَّل.

نسخة الرسالة ونسبتها للمؤلِّف

ذكرنا أنَّ هذه الرسالة جاءت مذيَّلة بكتاب المباحث العربية للمؤلِّف نفسه، الذي يقبع في مكتبة شهيد علي في تركيا بالرقم (٢٤٥٨)، وهو نسخةٌ واحدة بخطِّ المؤلِّف بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ٧٦٠هـ.

أمَّا الرسالة فقد جاءت خالية من ذكر اسم المؤلِّف وإنهائه وتاريخ تأليفه، ومما دعانا إلى الترجيح بأنَّها للمؤلِّف نفسه الأسباب الآتية:

١. نوع الخط، فالخط الذي كُتبَ به الكتاب نفس الخط الذي كُتبت به الرسالة، ومن يطالع النسخة يلاحظ مماثلة الخط بين الكتاب والرسالة.

٢. الأسلوب والمنهج، إنَّ المطلع على رسائل الجرجاني وخاصة (رسالة الرحمة في اختلاف الأمة) و(سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية)، يلاحظ أنَّ أسلوبه مماثل لمنهجه في هذه الرسالة، فهو أيضًا يبدأ بمقدمات، ومن ثمَّ المطالب أو المقامات أو الأبواب. زيادةً على أسلوبه المميز في الطرح والاستنتاج، فهو أسلوبٌ امتاز بالجرأة والقوة في الطرح، والتمسّك بالرأي ودحض آراء الآخرين ونفيها، وهذا نجده في جميع كتبه ورسائله.

٣. في شرحه على الكافية، عندما بلغ كلام ابن الحاجب (ولا يعرب من الفعل غير المضارع ..)، قال الجرجاني: «لا خلاف في أنَّ المضارع معرب ما لم يتصل به إحدى نوني التوكيد، أو نون ضمير النساء؛ لصدق حد المعرب عليه. ولا خلاف في أنَّه لا يعرب من الأفعال غيره، لكن اختلفوا، فذهب الكوفيون إلى أنَّ إعرابه بالأصالة كالاسم، وذهب البصريون إلى أنَّه بمضارعة الاسم. والذي اخترته في البديع وشرحه هو الأوَّل، ولي فيه مسألة منفردة»[1].

(١) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٧٨٠، وقد تنبه إلى هذا الاستدلال الشيخ المفضال علي الحاشي إبَّان تحقيقه لكتاب المباحث العربية الذي سيصدر عن مركز العلامة الحلي ﷺ.

وإليك المصوَّرة الأولى والأخيرة من المخطوط:

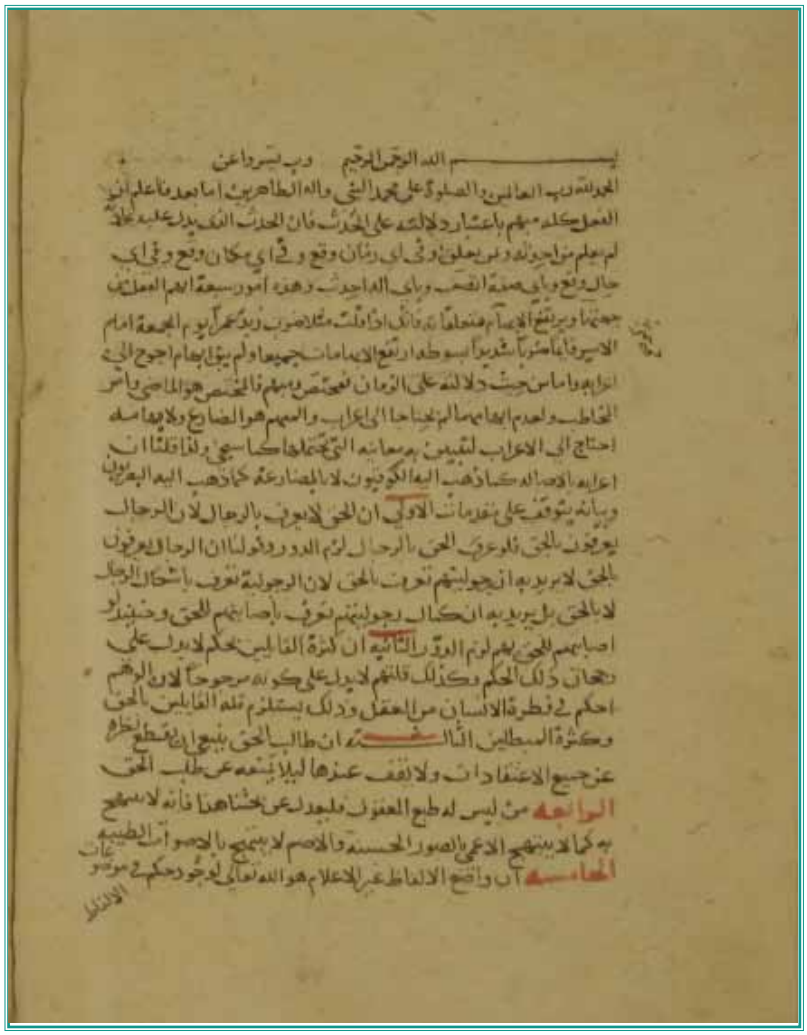

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط

مراحل تحقيق المخطوط:

١. تنضيد النسخة ومقابلتها مع المطبوع.

٢. تقطيع النصّ وضبطه في ضوء علائم الترقيم، وتشكيل الكلمات التي تحتاج إلى التشكيل، وتصحيح الأخطاء الإملائيَّة والنحويَّة.

٣. الرجوع إلى المصادر التي أشار إليها المصنف، وتوثيق الآراء التي ذكرها وتوضيحها في الهامش.

٤. التعريف بالمصطلحات التي ذكرها المؤلف بالرجوع إلى كتب المعاجم والاصطلاحات.

٥. وضع كلّ زيادة اقتضاها السياق بين معقوفين []، وكلّ جملة أو مثال بين هلالين ( ).

النصُّ المحقَّق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّر وأعن

الحمـدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة على محمّـد النَّبيّ وآله الطاهرين، أمّا بعد، فاعلَـم أَنَّ الفعلَ[1] كلَّه مُبهَمٌ باعتبار دِلالته على الحَدث؛ فإنَّ الحدثَ الذي يدلُّ عليـه بمادَّتـه لم يعلم من أحدَثه، وبِمَن تعلَّـق، وفي أيّ زمانٍ وقع، وفي أيّ مكانٍ وقع، وفي أيّ حالٍ وقع، وبأيّ صفةٍ اتّصف، وبأيّ آلةٍ أُحدِث.

وهذه أُمور سبعة أُبهم الفعلُ من جهتها[2]، ويرتفع الإبهامُ بذكر متعلّقاته،

---

(١) حدَّ النحويون الأوائل الفعلَ في كتبهم بحدودٍ عدَّة، منها:

قـال سـيبويه: «وأمـا الفعل فأمثلـة أُخذتْ من لفـظ أحداث الأسـماء، وبُنيتْ لمـا مضى، ولما يكـون ولم يقـع، وما هو كائـن لم ينقطع». الكتاب: ١/ ١٢. فـيرى أنَّ الفعل مادةٌ أخذت من أحداث الأسماء، ويريد بأحداث الأسماء المصادر، قوله: «والأحداث نحو: الضرب، والحمد والقتل»، فهو مثَّل لها من دون أن يجعل لها حدًّا يميزها. الكتاب: ١/ ١٢.

قـال الزجاجـي: «والفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمان ماض أو مسـتقبل، نحـو قام يقوم، وقعد يقعـد وما أشـبه ذلك، والحدث المصـدر. فكل شيء دل على ما ذكرناه معـاً فهو فعل. فإن دل على حدث وحده فهو مصدر» الإيضاح في علل النحو: ٥٢، وقال عنه الزمخشري: «إن الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان» المفصل في صنعة الإعراب: ٣١٩.

هـذه التعريفات وغيرها في كتـب النحو العربي جاءت بتوصيفٍ مشـترك للفعل بكونه حدثًا مقترنًا بزمن.

(٢) لم يتطـرق النحويـون إلى تعريـفٍ اصطلاحـيّ للحـدث، وقـد اقـترب منـه سـيبويه بقولـه: «والأحداث نحو: الضرب، والحمد والقتل»، فهو مثَّل لها من دون أن يجعل لها حدًّا يميزها. الكتاب: ١/ ١٢.

لكـنَّ الأسـتاذ أمين آل نـاصر الدين عرَّفه بما نصـه: «الحدث: هو الشيء الـذي يحدثه الفاعل كالـضرب والقتـل والقيـام والقعـود والبعـد والقـرب والإحسـان إلى غير ذلك ممـا يكاد لا يحصى». دقائق العربية: ٥٩.

فقد ركز الأستاذ أمين على الحدث الذي يحدث الفاعل، وأغفل الحدث الذي يتصف به=

فإنَّك إذا قلتَ مثلًا: (ضربَ زيدٌ عمرًا يوم الجمعة أمام الأمير قائمًا ضربًا شديدًا بسوطه) ارتفعت الإبهامات جميعًا، ولم يبق إبهام أحوج إلى إعرابه.

وأمَّا من حيث دلالته على الزمان، فمختصٌّ[١] ومبهمٌ[٢]؛ فالمختصُّ هو الماضي، وأمر المخاطَب؛ ولعدم إبهامهما لم يحتاجا إلى إعراب، والمبهم هو المضارع؛ ولإبهامه احتاج إلى الإعراب؛ ليتبين[٣] به معانيه التي تحتملها كما سيجيء، ولذا قلنا: إنّ إعرابه بالأصالة[٤] كما ذهب إليه الكوفيّون، لا بالمضارعة[٥] كما ذهب إليه البصريّون[٦]، وبيانه يتوقّف على مقدّمات:

الأُولى: إنَّ الحَقّ لا يُعرفُ بالرِّجال؛ لأنَّ الرجالَ يُعْرَفُون بالحقّ، فلو عُرف الحَقّ بالرجال لزم الدور[٧]، وقولنا: إنَّ الرجال يُعرفون بالحقّ لا يريد به أَنَّ رجوليَّتهم تُعرف بالحقّ؛ لأنَّ الرجوليَّة تُعْرَف بأشكال الرجال، لا بالحقّ، بل

=الفاعل من دون أن يقوم به مثل: انكسر الكوب. ينظر: الحدث النحوي: ١٤.

وعرَّفه الأستاذ الدكتور أحمد عفيفي بأنَّه: «أمرٌ دلالي مجرد واقع، أو يقبل الوقوع والتجدد، سواء كان قد وقع بالفعل في زمن سبق أو سيقع بعد لحظة التكلم بفترة قصيرة أو طويلة؛ لأنه لم يكن ثمَّ كان فهو حدث، أي شيء متجدد أو سيكون في لحظة مستقبلية فهو أيضا حدث». الحدث النحوي: ١٤.

(١) أي: يدل على زمن معين محدود.

(٢) أي: يدل على زمن غير محدد.

(٣) في الأصل: لتبيين

(٤) . أي أنَّ الأصل في المضارع هو الإعراب. وهو مذهب الكوفيين.

(٥) أي: المشابهة، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم أعرب إعرابه.

(٦) . أشار إلى هذا الخلاف أبو البركات الأنباري في كتابه؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٤٦، ٤٤٧)، مسألة: [القول في علة إعراب الفعل المضارع]، منتصرًا لرأي البصريين في ذلك.

(٧) «الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه». التعريفات: ١٠٥.

يريد به أَنَّ كمال رجوليَّتهم تُعرف بإصابتهم للحقّ، وحينئذٍ لو [كانت] إصابتهم للحقِّ بهم لزم الدور.

الثانيـة: إنَّ كثـرة القائلين بحكم لا يدلُّ على رجحان ذلك الحكم، وكذلك قلَّتهم لا يدلُّ على كونه مرجوحًا؛ لأَنَّ الوهم أحكمُ في فطرة الإنسان من العقل، وذلك يستلزم قلَّة القائلين بالحقِّ وكثرة المبطلين.

الثالثـة: إنَّ طالـبَ الحَقِّ ينبغـي أن يقطع نظره عن جميـع الاعتقادات، ولا يقف عندها؛ لئلَّا يمنعه عن طلب الحَقّ.

الرابعـة: مـن ليس له طبع المعقول فليعدل عن بحثنا هذا؛ فإنَّه لا يبتهج به، كما لا يبتهج الأعمى بالصور الحسنة، والأصمّ لا يبتهج بالأصوات الطيِّبة.

الخامسـة: إنَّ واضـع[1] الألفـاظ ـ غير الأعـلام ـ هو الله تعـالى[2]؛ لوجود حِكَم في موضوعات الألفاظ لم تتعقّلها العرب؛ ولأنّه تعالى حكيمٌ، والحكيم لا يفعلُ إلاَّ بحكمةٍ وغرض، فالمجتهد في استخراج العلل في موضوعات الألفاظ مظهرٌ لنوعٍ من حِكَم الله تعالى، وضعف بعض التعليلات النحويَّة لضعف قوَّة بعضهم لا يدلّ على ضعف التعليل في نفس الأمر.

السادسـة: إنَّ الألفـاظ موضوعـة لمعـان ذهنيّـة لا خارجيّـة؛ لأنَّ الأُمـور الخارجيَّـة في معرض التغيّر والزوال بخلاف الذهنيَّة، والمعاني الذهنيَّة تدلّ على المعاني الخارجيّة[3].

---

(١) «الوضـع عبـارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أُطلق الأوَّلُ فُهِم منه الثاني». المزهر في علوم اللغة: ١/ ٣٧.

(٢) وهـذا الرأي ذهب إليـه أغلب العلماء بل كلّهم إلى أنَّ الأعلام الشـخصيَّة كـ(محمَّد، وبغداد) فهي من وضع البشر اتفاقا، كما أنَّ أسماء الله تعالى ونظم القرآن الكريم من وضع الله تعالى بلا خلاف. ينظر: رسالة في الوضع: ١١.

(٣) وهو الرأي الأغلب عند العلماء. ينظر: المزهر في علوم اللغة: ١/ ٣٧.

السابعة: إنّه وإن لم يكن بين وجود الماهيَّة[١] وعدمها في الخارج واسطة، لكنْ بين الحكم بوجودها والحكم بعدمها واسطة، وهو عدم الحكم على أحدهما.

الثامنة: إنَّ اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال ليس اشتراكًا لفظيًّا[٢] بل هو معنوي[٣]؛ لأنَّ الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل كما ثبت في أُصول الفقه[٤]، فلا يُصار إليه إلَّا عند تعذّر الاشتراك المعنوي[٥]، ولم يتعذَّر فيه؛ وذلك

---

(١) حقيقة الشيء وذاته.

(٢) المشترك اللفظي: كون اللفظ المفرد موضوعًا لمعنيين معًا على سبيل البدل من غير ترجيح، ويسمّى اشتراكًا لفظيًا، وذلك اللفظ يسمّى مشتركًا لفظيًا.
أما المشترك المعنوي: كون اللفظ المفرد موضوعًا لمفهوم عام مشترك بين الأفراد، ويسمى اشتراكًا معنويًا، وذلك اللفظ يسمى مشتركًا معنويًا، والاشتراك بهذا المعنى ينقسم إلى المتواطي والمشكّك . ينظر: موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢٠٢.

(٣) «يذهب النحاة إلى أنَّ المضارع مشترك معنوي بين الحال والاستقبال، وليس المقصود بذلك أنَّ المضارع يدل على مفهوم زمان يعمّ الحال والاستقبال؛ لأنَّه سيكون زمانًا غير محصَّل، بل لا بدَّ أن يكون المقصود به أنَّ للمضارع معنى مطلقًا يصح انطباقه على كلّ من الزمانين، فينطبق على الحال مرة، وعلى الاستقبال مرة أخرى بحسب القرائن». البحث النحوي عند الأصوليين: ١٦٠.

(٤) أجمع الأصوليون على أنَّ الاشتراك خلاف الأصل، فالأصل في اللفظ أن يوضع لمعنى واحد، ويسمى المنفرد، فإذا احتُمِل اللفظ الاشتراك وعدمه، فالأصل عدم الاشتراك؛ لأنَّه خلاف الأصل. ينظر: الإبهاج: ١/ ٢٥٣، روضة الناظر: ١٥٧، مفتاح الوصول: ٦١.

(٥) بيد أنَّ الاشتراك المعنوي هو الأصل في اللغة والآخر مترتب عليه. ينظر: المشتق عند الأصوليين: ٧٧، منهج الأصول: ٢/ ١٠١.
وأفرد العلماء الفرق بين المشتركين على النحو الآتي:
أن المشترك اللفظي يدل على معنيين أو أكثر في حقائق مختلفة، بخلاف المعنوي فإنه يدل على معنى واحد.
المشترك اللفظي متعدّد الوضع، بخلاف المشترك المعنوي فإنه وضع أصالة لمعنى واحد كلي.=

أنْ تقـول: إنَّ الفعـل إن اتّصف بالوجود بجميع أجزائـه فهو الماضي، وإلاَّ فهو المضـارع، والمضـارع إمّا أنْ وجِد شيء من أجزاء الفعـل أو لا، و الأوّل الحال، والثاني الاسـتقبال، فالمضارع موضوع للقدر المشـترك بين الحال والمسـتقبل[1]، وهو الفعل الذي لم يتّصف بالوجود أعمّ من أن وجد بعضه أم لا.

التاسعة: إنَّ كلّ كلمة يمكن أن تكون مركّبة من كلمتين يجب الحكم عليها بالتركيـب؛ لأنّهـا لو لم تكن مركّبة لـزم إثبات اللُّغة بالمحتمـل، وهو غير جائز، وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ اللُّغة لا تثبت إلاَّ بالنقل، وعلى تقدير جواز تركيب المنقول من كلمتين لا يكفي نقله مطلقًا، ما لم ينضمّ إليه النصّ على عدم إرادة التركيب، ولم ينقل النصّ.

وبعد تقدّم هذه المقدّمات يقع الكلام في مقامين:

المقام الأوّل: في إبطال كون إعراب المضارع بالمضارعة.

والثاني: في إثبات كون المضارع معربًا بالأصالة.

=المشـترك اللفظـي يكـون من بـاب الإجمال الذي يفتقـر إلى بيـان، بخلاف المشـترك المعنوي فإنه واضـح المعنـى وإن تفاوتت فيه أفراده في الأحقية به. ينظر: ملاك التأويل القاطع: ٢/ ٣٣٢، تقريـب الوصـول إلى علـم الأصـول: ١٤٤، بيان المختـصر: ١/ ١٥٧، نهاية السـؤول شرح منهاج الوصول: ٩٠.

(١) وهو رأي جمهور النحاة بأنَّ الفعل المضارع من حيث الزمن فهو مشترك بين الحال والاستقبال؛ ولا يتعين أحدهما إلا بقرينة كسـائر المشـتركات. ينظر: ارتشـاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٩٣، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ٢٣٢.

[المقام الأول: في نفي إعراب المضارع بالمضارعة]

أمّا المقام الأوّل فيدلّ على وجوه:

الأوّل: أَنَّ المضارعة بين المضارع والاسم، إمّا أن تكون واقعة فيما لأجله أعرِب الاسم أو في غيره، إن كان الأوّل لزمهم القول بأنَّ الاسم أعرب للأمور التي بها تقع المضارعة؛ من الشِّياع والتخصيص(١) والوزن(٢) وغيرها(٣)، ولم يقولوا به(٤).

وإن كان الثاني لم تكن تلك المضارعة نافعة في إعراب المضارع؛ لأنَّ الحكم في صورة إذا كان معلّلًا بأمر وصورة أُخرى تشابهها في غير ذلك الأمر لم يجب

(١) أي: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص، فقولك (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت (سوف يذهب) اختص بعد شياعه، كما تقول (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل) اختص بعد شياعه، شابهه من هذا الوجه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٢/ ٤٤٦.

(٢) أي مشابهته في الوزن الصرفي لاسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسم معرب.

(٣) كدخول لام الابتداء عليه، نحو: (إن زيدا ليقوم) كقولنا (إن زيدا لقائم)، فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما، بلحاظ أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر. . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٢/ ٤٤٦.

(٤) لأنهم يذهبون إلى أنَّ الأسماء معربة بالأصالة، وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين، ودليلهم على صحَّة ذلك أنَّ الإعراب إنَّما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر تلك المعاني التي تدل عليها الأسماء. ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧.
وعنى المصنِّف هنا بأنَّهم لم يتَّخذوا من الشياع والتخصيص والوزن ودخول لام الابتداء علَّةً لإعراب الأسماء.

اشتراكهما في ذلك الحكم، ألا ترى أَنَّ كون الأسد مخوفًا منه معلّلًا بصولته، والغزال يشبهه في التوحّش ولا يجب أن يكون مخوفًا منه؛ لعدم مشابهته إيّاه في عِلّة الحكم وهي الصَّوْلَة، ويجب أن يكون الظالم مخوفًا منه؛ لمشاركته الأسد في عِلّة الحكم وهي الصولة، وإن لم يكن متوحّشًا.

الثاني: أَنَّ الواضع هو الله تعالى[1] فلا يصدر عنه شيء إلَّا لفائدة، لكونه حكيمًا، فإنْ كان إعراب المضارع لفائدة فهو المطلوب، و إلَّا كان عبثًا لا يتعاطاه الحكيم.

لا يقال: إنَّ إعرابه إذا كان للمضارعة لم يلزم العبث.

لأنّا نقول: المضارعة إن صلحت للتعليل لم تكن سببًا غائيًّا؛ لأنَّ وجود السبب الغائي بعد الفعل، كالاستقرار على السرير، فإنَّ وجوده بعد عمل السرير، والمضارعة ليست بعد الإعراب بل قبله فلا تكون غاية مخرجة للفعل عن العبث.

الثالث: إنَّ إعراب (يضرب) ـ مثلًا ـ لو كان بسبب مضارعته (ضاربًا) لكان استحقاقه الإعراب بعد استحقاق (ضارب)؛ ضرورة أَنَّ حكم المشبَّه بعد حكم المشبّه به، لكنّه ليس كذلك؛ لأنَّ (ضاربًا) لا يستحقّ الإعراب إلَّا بعد التركيب، و(يضرب) مستحقّة قبله؛ أمّا الأوَّل؛ فلاعتراف الخصم به، وأمّا الثاني؛ فلأنَّ الإعراب لا يتوقّف إلَّا على وجود العامل، وعامل الفعل قبل التركيب الموجب لإعراب الاسم موجود فوجب أن يُعرب.

الرابع: أَنَّ إعراب المضارع لو لم يدلّ على معنى أوجبه لزم أن لا يتغيّر معناه بتغيّر الإعراب، لكنَّه يتغيّر، ينتج أَنَّ إعراب المضارع لمعنى يوجبه.

(١) ينظر: المزهر في علوم اللغة: ١/ ٣٧.

لا يقال: لا نسلّم الملازمة لجواز أن يكون تغيّر معناه عند تغيّر الإعراب بسبب أَنَّ له معنى غير موجب للإعراب، إذ لا يلزم من عدم معنىً موجبٍ للإعراب عدم مطلق المعنى؛ لجواز أن يكون عدمه بعدم الموجبيّة.

لأنّا نقول: إذا سلَّمتم أَنَّ له معنًى فإمَّا أن يكون ذلك المعنى مفهومًا من لفظ المضارع ـ مع قطع النظر عن إعرابه ـ أو لا، فإن كان الأوّل لزم أن لا يتغيّر ذلك المعنى بتغيّر الإعراب؛ لكونه مفهومًا من لفظ المضارع، وإن كان الثاني لزم أن يكون موجبًا لوضع الإعراب؛ لأنَّ المقتضي للإعراب ليس إلَّا مثل ذلك المعنى.

وأمَّا بيان أَنَّ معناه يتغيَّر بتغيُّر الإعراب فإنَّك إذا قلت: (لاقِ الأميرَ يكرمك)، فإنّك إذا رفعته كان الإكرام سببًا للمُلاقاة، و إذا جزمته كانت الملاقاة سببًا للإكرام، وكذلك إذا قلت: (ما بالله حاجة فيظلمك)، إن رفعت (يظلمك) أفاد إثبات الظلم، وإن نصبته أفاد نفي الظلم، وكذلك إذا قلت: (لا يرحم زيدًا)، إن رفعت يرحم أفاد الإخبار، وإن جزمته أفاد الدعاء، و إذا قلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، إن رفعت (تشرب) كان المعنى النَّهي عن شربه في حال أكل السمك، وإن جزمته كان المعنى النّهي عنهما جميعًا، وإن نصبته كان المعنى النّهي عن الجمع فقط[1].

(١) ينظر: المقتضب٢/ ٢٥، التبيين في مذاهب النحويين: ١٥٥.

[المقام الثاني: في إثبات أن المضارع معربٌ بالأصالة]

وأمّا المقام الثاني: وهو أَنَّ المضارع معرب بالأصالة لا بالنسبة فنقول: ماهيّة المصدر إمّا أن تحكم عليها بأنّها اتّصفت بالوجود في الحال، أو لا؛ فالأوَّل هو بمدلول الفعل الماضي بالوضع، ولم يعرب؛ لعدم المقتضي للإعراب وهو توارد المعاني، والثاني ـ وهو ماهيّة المصدر التي لم يحكم عليها باتّصافها بالوجود في الحال ـ هو مدلول الفعل المضارع بالوضع، وأُعرب؛ لاحتماله معاني لم يقتضها الوضع:

الأوَّل: في وجود المصدر في الاستقبال الَّذي معه حكم.

الثاني: عدم المصدر في الحال الَّذي معه حكم.

الثالث: الوجود أو العدم بالنسبة إلى الاستقبال مجرّدين عن الحكم، وهو أربعة أقسام:

الأوَّل: أن يكون مرجوّ الوجود.

الثاني: أن لا يكون مرجوّ الوجود.

الثالث: أن يكون مطلوب الوجود.

الرابع: أن يكون مطلوب العدم.

وهذه معان ستّة تحدثها عوامل المضارع ويدلّ عليها إعرابه:

أمّا الأوّل؛ فيدلّ عليه رفع المضارع نحو: زيد يفعلُ، فإنَّ ماهيّة المصدر التي لم يحكم عليها باتّصافها بالوجود التي هي مدلول المضارع بالوضع لا يقتضي وجودها في الاستقبال، فلابدَّ من شيء يدلّ إذا أُريد وهو الرفع.

إن قلت: هو مستفاد من الإسناد فلا حاجة إلى وضع الرفع.

قلت: كذلك فاعليّة الاسم مستفاد من الإسناد فلا حاجة إلى رفعه، فجوابك في الاسم هو جوابنا في المضارع.

وأمّـا الثـاني؛ فيـدلّ عليـه جزم المضارع بــ(لم، ولمـّا)، وذلـك: أَنَّ ماهيّة المصـدر التـي لم يحكـم عليهـا باتّصافهـا بالوجود في الحـال التي هـي مدلول المضـارع بالوضـع لا يقتضي كونها محكومًـا عليها بالعـدم في الحال؛ لما عرفت من ثبوت الواسـطة بينهما، وهو عدم الحكم، وحينئذٍ لابدَّ من شيء يدلّ عليه، وهو الجزم.

إن قلت: هو مستفاد من العامل.

قلنا: فكذلك نصب الاسم وجرّه، يستفاد معناهما من العامل، فجوابك في الاسم هو جوابنا في المضارع.

وأمّـا الثالث: وهو أن لا يكون المصدر محكومًا عليـه بالوجود، لا بالعدم، ويكون مرجوّ الوجود، فيدلّ عليه نصب المضارع بـ(أنْ)؛ لأنّها تدلّ على رجاء الوجود من غير الحكم أو ما يشبهه ممّا يترجّح وجوده بالنسبة إلى المتكلّم، نحو: (عسـى الله أنْ يغفر لي)، و(بَلَغَني أنْ يقوم زيـد باللّيل)، و(أحببت أنْ يصوم)، فإنّـه ليس في جميـع مواقعها حكم بالوجود، بل يدلّ عـلى رجحان الوجود على العدم.

وأمّـا الرابـع: وهو أن لا يكـون محكومًا عليـه بالوجـود، ولا بالعدم، ولا مرجـوّ الوجـود، فيدلّ عليه الجزم بـ(إنْ) وفروعها، فإنّـك إذا قلت: (إنْ تفعل أفعل)، لم يحكم على فعلك ولا فعله بالوجود ولا بالعدم، ولا رجَّحت أحدهما، وإنَّما علّقت فعلَكَ على فعلِه، وفعلُه مشـكوكٌ فيه، وكذا فعلُك؛ لأنَّ الشّـك في الشرط يستلزم الشكّ في المشروط.

وأمّـا الخامس: وهو الوجـود المطلوب الخالي عن الحكم فيـدلّ عليه الجزم بـ(لام الأمر) نحو: (ليفعلْ زيدٌ).

والسادس: وهو العدم المطلوب الخالي عن الحكم، يدلّ عليه الجزم بـ(لا) نحو: (لا تفعل).

فانظر إلى حكمة الواضع كيف دلّ على وجود المعنى بوجودٍ في اللفظ، وعلى عدم المعنى بعدمٍ في اللفظ. ولمّا كان الوجود الَّذي معه حكمٌ أقوى من الوجود المجرّد عن الحكم دلّ عليه بأقوى الحركتين وهي (الرفع)، وخصّ الحركة التي هي أضعف منها وهي (النصب) بالوجود الَّذي لا حكم فيه ممّا كان راجحًا.

ولنورد اعتراضاتٍ على ما قرّرناه ونجيب عنها:

الأوّل: إنّك حين ذكرت المعاني التي تعتور على المضارع، لم تذكر وجوده في الحال، وهو من جملة معانيه التي تعتور عليه، ولا يستلزمه مدلوله الوضعي، فلابدَّ من الدلالة عليه بالإعراب.

والجواب: أَنَّ الحال يُطلَق على معنيين:

الأوّل هو الجزء الحاضر من الزمان، وهو غير منقسم، إذ لو انقسم لم يكن حاضرًا بجميع أجزائه، وقد فرضناه حاضرًا وهو الحال الحقيقي.

الثاني: جزءٌ من الزمان الَّذي أحد طرفيه ماضٍ والآخر مستقبل، وبينهما الحال الحقيقي المذكور وهو المجازي. والاستقبال كما يوجد بالإضافة إلى الحال المجازي، كذلك يوجد بالإضافة إلى الحال الحقيقي، والاستقبال بالإضافة إلى الحال الحقيقي أعمّ؛ لأ[نَّه] ليس كلّ مستقبل بهذا المعنى مستقبل بالإضافة إلى الحال المجازي؛ فإنَّ الفاعل إذا كان في الفعل ولم يفرغ منه يعدّ مستقبلا[1] بالإضافة إلى الحال الحقيقي دون المجازي؛ لأنّه لم يوجد بعدُ، إذ الشيءُ إنّما يوجد بوجود آخر جزءٍ منه، لا ببعضه، وليس مستقبلًا بالإضافة إلى

(١) في الأصل (مستقبل).

الحال المجازي، بل هو الحال المجازي، وكلُّ مستقبلٍ بالنسبة إلى الحال المجازي مستقبلٌ بالإضافة إلى الحال الحقيقي، ونحن أردنا بالاستقبال الاستقبال بالمعنى الأعمّ، فيدخل تحته الحال حينئذٍ.

الثاني: إنّك جعلت عدم المصدر في الحال من جملة معاني[1] المضارع المقتضية لإعرابه، وجعلته مدلولَ الجزم بـ(لم)، ومن المشهور أَنَّ المجزوم بـ(لم) يدلّ على المصدر في الماضي، لا الحال.

والجواب: إنَّ المجزوم بـ(لم) يدلّ على عدم تجدّد وجود المصدر في الحال بالوضع، واستفادة عدمه في الماضي بطريقة المفهوم، لا الوضع، وذلك أَنَّ من عدم تجدّد وجود المصدر من الحال يفهم كون العدم سابقًا عليه، فحكم عليه كونه بالوضع وإن لم يقلب معنى المستقبل، وليس الأمر كذا؛ إذ لزم منه استعمال المضارع في غير ما وضع له من غير دليل، وهو فاسد.

الثالث: إنَّ عدم المصدر المحكوم عليه في الاستقبال من جملة معاني المضارع التي لا يدلّ عليها من حيث هو، فلابدَّ له من إعراب وقد أهملته.

والجواب: إنَّ حكمه حُكمُ الوجود الاستقبالي المحكوم عليه، وقد تبيّن أنّه مدلولٌ عليه بالرفع فكذلك هو، نحو: (زيدٌ يفعلُ)، و(زيدٌ لا يفعلُ).

إن قلت: وضع الإعراب لتمييز المعاني، ومع اشتراك معنيين في إعرابٍ واحدٍ لا تمييز، فلا فائدة فيه.

قلنا: هذا مشترك الإلزام؛ فإنَّ إعراب الاسم أيضًا يقع فيه من هذا الاشتراك. فجوابك فيه هو جوابنا.

إن قلت: هذا ينقض القاعدة التي ذكرها من كون الواضع خصّ وجود

(١) في الأصل (معان) بدل (معاني).

الحركة بوجود المعنى وعدمها بعدمه.

قلت: هذا أيضًا مشترك الإلزام؛ فإنّكم قلتم: إنّ المقتضي للرفع في الاسم هو الفاعليَّة، ولا فاعليّة في قولك: (لم يفعل زيد)، فجوابك فيه هو جوابنا.

ثمّ الجواب القاطع: إنّ السلب إذا دخل على الإيجاب لا يغيّر حكمه؛ لأنَّ مفهوم الإيجاب موجود فيه.

الرابع: إنَّ الجزم بـ(لام الأمر) ينقض قاعدتنا من أَنَّ الواضع خصّ وجود الحركة بوجود المعنى وعدمها بعدمه؛ لأنَّ (لام الأمر) يُطلب بها الوجود، لا العدم.

والجواب: إنّ طلب الوجود لا يكون في حال [الوجود]، وإلَّا لكان تحصيل الحاصل، فيكون في حال العدم، والطلب يدلّ على العدم، فلذلك خصّ به عدم الحركة، وأيضًا كون الوجود مطلوبًا لا يستلزم وقوعه، إذ رُبَّ أمرٍ لم يقع فكان في حكم العدم، فكان الجزم به أَولى.

إن قلت: فكان ينبغي أن يخصّ طلب العدم لوجود الحركة.

قلنا: اعتبر فيه عدم المطلوب؛ لئلا يلتبس بالمضارع المنفي لإيجاد العامل.

الخامس: تنتقض القاعدة بالنصب بـ(لن)، فإنّها دلّت على العدم بوجود الحركة.

والجواب: أَنَّ النصب بعدها في الحقيقة بـ(أن)؛ لأنّها مركّبة من (لا) و (أن)، وهو مذهب الخليل[1]، لما تقدّم أَنَّ كلّ كلمة يمكن كونها مركّبة وجب

(١) قال ابن هشام: «فأمَّا لن فإنَّها حرفٌ بالإجماع، وهي بسيطة خلافًا للخليل في زعمه أنَّها مركَّبة من لا النافية وأن الناصبة، وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للفراء في زعمه أن أصلها لا، وهي دالة على نفي المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها». شرح شذور الذهب: ٣٧١.

الحكـم بتركيبها، وحينئذٍ تكـون (لا) داخلة على الإثبات، وحرف السـلب إذا دخـل على الإثبـات لا يغيّر حكمه، ولذلـك كان النفي بـ(لن) أبلـغ من النفي بـ(لا)؛ لأنَّ (أن) لرجاء الفعل فيكون أبلغ من نفي الفعل.

تمّت المسألة، والحمدُ للّـه.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣. الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت).

٤. أعيان الشيعة: الأمين، السيد محسن (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: السيد حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، (د. ت).

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٦. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ.

٧. البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين (ت ١٩٩٦م)، دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٨. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: أبو الثناء الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن ابن أحمد بن محمد (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق وضبط وتصحيح: جماعة من

العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط، ١٤٠٣هـ.
١١. تقريب الوصول إلي علم الأصول: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن جُزَي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
١٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين الحلبي، محمد بن يوسف بن أحمد (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
١٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٤. الحدث النحوي في الجملة العربية، دراسة في المعنى والوظيفة: أ. د. أحمد عفيفي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
١٥. دقائق العربية: أمين آل ناصر الدين، مطبعة الاتحاد، بيروت، ط١، ١٩٥٣م.
١٦. رسالة في علم الوضع: محمد داود البيهي، دار الظاهرية، الكويت، ط١، ١٣٦٩هـ.
١٧. روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الرحمن السعيدي، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ.
١٨. شرح التسهيل لابن مالك (شرح تسهيل الفوائد): محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، السعودية، ط١، ١٤١٠هـ.
١٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني، الشركة المتحدة للتوزيع ــ سوريا، (د. ت).
٢٠. شرح كافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢١. طبقات أعلام الشيعة: الطهرانيّ، الشيخ آقا بزرك (١٣٨٩هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٢. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٣. الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية: الشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ)، بوستان كتاب – قم، ط١، ١٣٨٥ش.

٢٤. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨ هـ.

٢٥. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

٢٦. المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية (مخطوط): ركن الدين محمد بن علي الجرجاني (ق٨)، مكتبة شهيد علي في تركيا بالرقم (٢٤٥٨).

٢٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٨. المشتق عند الأصوليين، الشيخ محمد اليعقوبي، مؤسسة عاشوراء، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٧هـ،

٢٩. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: أبو عبد الله محمد بن أحمد، الشريف التلمساني (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٣٠. المفصل في صنعة الإعراب جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣١. مقابس الأنوار ونفايس الأسرار في أحكام النبي المختار وآله الأطهار: الشيخ أسد الله الكاظمي (ت ١٢٣٧هـ)، تحقيق تصحيح ومقابلة: السيد محمد علي الشهير بسيد حاجي آقا ابن المرحوم محمد الحسيني اليزدي، (د. ت).

٣٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي

(ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

٣٣. المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس(ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٣٤. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

٣٥. منهج الأصول: السيد محمد الصدر (ت ١٤١٩هـ)، هيأة تراث السيد الشهيد، النجف الأشرف، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٦. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهاوني، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٧. نهاية السؤول شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).